

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

عُصارة الأبحاث السَّالفة

لقد استنتجنا الإمكانية العقلية والوقوعية والعرفية في «اتخاذ القصد ضمن الأمر» فيُعَقَل للشارع - بكل سهولة - أن يأمر: «صلّ بقصد هذا الأمر» بينما الآخوند والشيخ الأعظم حيث قد استحالوا فيه فقد تطرق إلى طريق آخر كتعدّد الأمر بأن المولى لو كان عمل لديه تعبدياً بحيث يستوجب القصد فعليه أن يُثْنِيَ الأمر فالأول لذات الصلاة والثاني بقصد امتثال الأمر الأول، فالثاني أمر توصلي بمفرده إذ مفاده أن متعلق الأمر الأول امتثاله بقصد امتثال نفس الأمر الأول ولهذا لا يحتاج الثاني إلى أمر ثالث يأمره بإتيان القصد في الثاني وهكذا وإلا لتسلسل.

معالجة الاستحالة عبر تعدّد الأمر

و حيث إنّ صاحب الكفاية - برفقة أستاذه - قد انغمّر في الاستحالة الأخيرة - الدّعوة إلى النّفس والدّور - ولم ينجو منها، فقد أجهّد نفسه لتصحيح «الأوامر الممتزجة مع القصد» بأسلوب آخر، فاستعرض - بدايةً - إجابة الشيخ الأعظم، ثم هاجمها أيضاً قائلاً:

«إن قلت (الشيخ): نعم [1] لكنّ هذا (المحذور) كلّّه إذا كان اعتباره (القصد) في المأمور به بأمر واحد (فحسب) و أمّا إذا كان بأمرين: 1. تعلّق أحدهما بذات الفعل 2. و ثانيهما بإتيانه بداعي أمره، فلا محذور أصلاً كما لا يخفى، فلأمر (الشارع) أن يتوسّل بذلك (الأمر الثاني لا الأوّل) في الوصلة إلى تمام غرضه ومقصده (النهائي) بلا منعة.

قلت:

1. مضافاً إلى القطع بأنه (في مقام الإثبات) ليس في العبادات إلا أمر واحد كغيرها من الواجبات والمستحبات، غاية الأمر يدور مدار الامتثال وجوداً وعدمياً فيها: المثوبات والعقوبات، بخلاف ما عداها فيدور فيه خصوص المثوبات وأما العقوبة فمترتبة على ترك الطاعة و مطلق الموافقة.

و نعلّق على إشكاليته الأولى:

- أولاً: بأنّ صراعنا يحول حول مقام الثبوت - أي الإمكانية العقلية - لا الإثبات و خلّو الأدلة الخارجية عن «أمرين اثنين» فإنّ مهمّة الأصولي أن يرى هل يُتاح للشارع عقلاً أن يأمر أمراً ثانياً حاوياً للقصد فيُصبح الأمر الأوّل تعبدياً بهذه الطريقة أم لا يُعَقَل؟ فليس الحوار حول الإثبات، أجل بوسعنا أن نُبرّر مقالته: بأنّ عالم الإثبات سيستكشف لنا وقائع عالم الثبوت و حيث لم يُصدر الشارع أمراً ثانياً إثباتاً فسنستنتج أنّه مستحيل لديه ثبوتاً، إذن ثمة ترابط ما بين «الإثبات و الثبوت» إذ انعدام الوقوع يُلزم انعدام

الإمكان تماماً، فعلى أساسه ستُعالج إجابة الكفاية.

– ثانياً: لقد توفّر لدينا أمران إثباتاً – مضاداً لزعم الكفاية – نظير الصّلاة، حيث إنّ دلائلها قد أمرتنا أولاً بإقامتها و ثمّ بالخلوص و إعدام الرّياء [2] فبالنّسبة إلى النّهي عن الرّياء سيُلازم كَيْفِيَّة الأمر الأوّل أيضاً بحيث سيُمثّل أمره الأوّل متقرّباً مخلصاً – بكلّ وضوح – و قد استهدف الشّيخ الأعظم هذه الفكرة بالتحديد فإنّ المقصود النّهائي أنّ يتوصّل المكلف إلى تعبدية الأمر الأوّل سواءً بلسان الأمر البعْثيّ أو بلسان النّهي الزّجريّ، و يُعدّ هذا الأسلوب عرفياً تماماً. [3]

ثمّ استكمل صاحب الكفاية اعتراضه تجاه الشّيخ الأعظم قائلاً:

2. (هناك مانع عقليّ عن الأمر الثاني إذ إنّ الأمر الأوّل (صلّ):

∅ إنّ كان يسقط بمجرد موافقته و لو لم يقصد به (قصد) الامتثال كما هو قضية الأمر الثاني، فلا يبقى مجال (و فائدة) لموافقة الثاني مع موافقة الأوّل بدون قصد امتثاله (إذ قد تحقّق غرض المولى بإتيان الأمر الأوّل تماماً) فلا يتوسّل الأمر إلى غرضه بهذه الحيلة و الوسيلة (الأمر الثاني).

∅ و إنّ لم يكّد يسقط بذلك (الأمر الثاني) فلا يكاد يكون له (الثّاني) وجه إلاّ عدم حصول غرضه بذلك من أمره، لاستحالة سقوطه مع عدم حصوله و إلاّ لما كان موجّباً لحدوثه.

• و عليه فلا حاجة في الوصول إلى غرضه إلى وسيلة تعدد الأمر لاستقلال العقل (احتياطاً) مع عدم حصول غرض الأمر بمجرد موافقة الأمر (الأوّل بلا قصد) بوجوب الموافقة على نحو يحصل به غرضه فيسقط أمره (فوجود الأمر الثاني يُعدّ لاغياً حسب كلاً التّقديرين). [4]

فالنّاتج أنا نواجه شقّين:

1. أن يُمثّل أمره الأوّل بلا انضمام القصد فبالنّسبة سيُصبح الأمر الثاني عبثاً لاغياً.

2. ولكن حيث نحتمل مطلوبيّة و ركنيّة «القصد» للصّلاة، فسيحكم العقل حينئذ بتكميل مُتطلّب المولى لأمره الأوّل بصورة متكاملة – مع القصد – و لهذا سيُلغو الأمر الثاني مُجدّداً.

3. و حيث إنّ الحكيم لا يُصدر العبث و اللّغو، فبالنّسبة إنّ الأمر الثاني لا يُنجي الشّيخ الأعظم من معضلة الدّور.

معارضة المحقّق الاصفهانيّ تجاه المحقّق الخراسانيّ

و قد استشكل الاصفهاني على الشّق الأوّل قائلاً:

«قوله قدس سره: «إنّ الأمر الأوّل إنّ كان يسقط بمجرد موافقته... الخ».

لنا الالتزام بهذا الشّق (الأوّل أي سيَتحقّق الغرض بالأمر الأوّل واقعاً) و لكن نقول: بأنّ موافقة الأوّل ليست علة تامة لحصول الغرض (وفقاً لمبنى الكفاية الآتي) بل يمكن إعادة المأثريّ به (و تكرير الامتثال) لتحصيل الغرض المترتّب على الفعل «بداعي

الأمر».

توضيحه: أن ذات الصلاة - مثلاً - لها مصلحة ملزمة و الصلّة المأتي بها بداعي أمرها لها مصلحة ملزمة أخرى، أو (لها) تلك المصلحة (مع القصد) بنحو أوفى (و أكمل) بحيث تكون بحدّها لازمة الاستيفاء، و سيجيء - إن شاء الله - في المباحث الآتية[5]: أن الامتثال ليس عنده[6] (قدس سره) علّة تامّة لحصول الغرض كي لا تُمكن الإعادة و تبديلُ الامتثال بامتثال آخر (بل حسب رأي الكفاية سنكتفي بالأمر الأوّل لتحصيل الغرض و ثمّ سنمثّل الأمر الثّاني لنيل المصلحة المُثلى و العُلّيا أيضاً) غاية الأمر أن تبديل الامتثال:

- ربما يكون لتحصيل غرض أوفى فيندب الإعادة.

- و أخرى يكون لتحصيل المصلحة الملزمة القائمة بالمأتيّ به «بداعي الامتثال» فتجب الإعادة.

فموافقة الأمر الأوّل قابلة لاسقاط الأمر لو اقتصر عليه (كما لو أحضر مطلق الماء) لكن حيث إنّ المصلحة القائمة بالمأتيّ به «بداعي الامتثال» لازمة الاستيفاء، و كانت قابلة للاستيفاء لبقاء الأوّل على حاله - حيث لم يكن موافقته علّة تامة لسقوطه - فلذا يجب إعادة المأتيّ به بداعي الأمر الأوّل فيحصل الغرضان (غرض في ذات الصلاة و غرض بدرجة أكمل بداعي الأمر) فتدبر جيداً.»[7]

فبالتالي حيث إنّ منهج الكفاية يُصحّ مسألة «تغيير الامتثال بالامتثال الثاني» فعليه أن يخضع لصحّة الأمر الثّاني أيضاً، فإنّ امتثال الأمر الأوّل قد نفذ «مطلوب المولى» و قضي الأمر، و لكن حيث إنّ كلّ موافقة لا تُعدّ علّة تامّة لحصول الغرض النهائيّ الأصيل فسيُسمح للمكلف أن يمتثل الأمر الثّاني وصولاً لقيمة درجات الملاك أو لملاك أهمّ و أفضل، فلا يُصبح لاغياً عبثاً كما زعمه المحقّق الآخوند، فبالنهاية قد انحلت معضلة الدّور عبر الأمر الثّاني وفقاً لمنهج الكفاية، بينما المشهور حيث يُبطلون «تحويل الامتثال بالامتثال الآخر» و يكتفون على امتثال الأمر الأوّل لأنهم يرونه علّة تامّة لتحقيق الغرض، فبالتالي لا يتبرّر لديهم الأمر الثّاني أساساً.

ثمّ برز المحقّق الاصفهانيّ إلى واهمةٍ مجيباً عنها قائلاً:

«و أمّا توهم: أنه يسقط الأمر الأوّل، و كذا الثّاني (إذ قد امتثل الأوّل) لكنه حيث إنّ الغرض (النّهائيّ) باق، فيحدث أمران آخران إلى أن يحصل الغرض، و إلّا فبقاء الأمر الأوّل بعد حصول متعلّقه طلب الحاصل.

فمندفع: بأن الغرض إنّ كان علّةً للأمر، فبقاء المعلول ببقاء علّته بديهي (فلا يتحقق طلب الحاصل إذ الأمر الثّاني سليم) و إلّا لا يوجب حدوثه أوّلاً فضلاً عن عليته لحدوثه ثانياً و ثالثاً. و لا يلزم منه طلب الحاصل؛ لأن مقتضاه ليس الموجود الخارجي كي يكون طلبه طلب الحاصل، كما لا يلزم منه أخصية الغرض؛ لما سيجيء[8] - إن شاء الله تعالى - فانتظر.»[9]

[1] لقد أشار الى بيانات «مطارح الأنظار» مطارح الأنظار الطبعة الجديدة ج 1 ص 302 «أمّا الأوّل: فلأنّ القرية عبارة عن الإتيان بالفعل المأمور به على وجه يكون الداعي إليه هو الأمر، فهذه من الاعتبارات اللاحقة للفعل بعد ملاحظة كونه مأموراً به، و أمّا قبل أن يعقل الفعل مأموراً به لا وجه لأن يلاحظ مقيداً بالقرية أو مطلقاً، كما يصحّ أن يلاحظ مقيداً بوقوعه في زمان كذا أو مكان كذا أو عن آلة كذا و نحوها و أن يلاحظ مطلقاً. و لعلّ ذلك ظاهر لمن له أدنى فطنة و لطافة قريحة.

و أمّا الثّاني: و هو أنّه إذا كان القيد من القيود التي يعتور على المطلق بعد لحوق الأمر له لا يصحّ دفعه عند الشكّ بالإطلاق، فلأنّ

المراد به إمّا الإطلاق المعتبر في المادّة، أو الإطلاق المتوهم في الهيئة. و لا سبيل إلى شيء منهما. أمّا الأوّل: فبعد ما عرفت من معنى القرية ممّا لا ينبغي الإشكال فيه، لأنّ المفروض أنّها ليست من قيوده مع قطع النظر عن الأمر، فالقول بارتفاع الشكّ في التقييد المذكور بالاستناد إلى إطلاق المادّة في نفسها مع عدم ملاحظة الأمر فيها يستلزم التناقض: من اعتبار الأمر ليصحّ اعتبار القيد فيها، و من عدمه كما هو المفروض. و من هنا قلنا في بعض المباحث المتقدّمة بأنّ الطالب لو حاول طلب شيء على وجه الامتثال لا بدّ له من أن يحتال في ذلك، بأن يأمر بالفعل المقصود إتيانه على وجه القرية أولاً، ثم ينبّه على أنّ المقصود هو الامتثال بالأمر. و لا يجوز أن يكون الكلام الملقى لإفادة نفس المطلوبة مفيداً للوجه المذكور.

[2] حيث قد استوجب تعالى الخلوّص قائلاً: «فادعوا الله مخلصين له الدين و لو كره الكافرون» (سورة الغافر الآية 14) و كذا «و ما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء» (سورة البينة الآية 5)

[3] و قد علّق الأستاذ المعظم ههنا مستشكلاً قائلاً: «و بالرغم من أنّا ضمن الدّورة الأصوليّة السّالفة قد استنكرنا هذه الملازمة العرفيّة - أي أنّ الأمر الثّاني (لا تصلّ رياءً) لا يتصرّف في الأمر الأوّل (صلّ) - فلا تُسجّل لنا تعبديّة الأمر الأوّل إذ ربما لا ينوي الرّياء و لا التّقرب إطلاقاً بحيث ينوي حسن العمل أو المصلحة المكنونة أو...، فبالنّالي لا تتوجّه الإشكاليّة الثّانية أيضاً تجاه الكفاية»

و لكنّ مّانة الإشكال الثّاني للأستاذ سليمة و متوجّهة تجاه الكفاية نظراً للتّلازم العرفي، حيث إنّ الشّارع في إطار التّعبدات يأمره أن يتنحّى عن الرّياء ممّا يعني «امتثاله متقرباً إلى الله تعالى».

[4] آخوند خراساني محمدكاظم، كفاية الأصول (طبع آل البيت). ص74 قم - ايران: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[5] و ذلك في التعليقة: ٢٠٨ من هذا الجزء.

[6] لدى قول الكفاية: «الأول: ان الاتيان بالمأمور به...» إلى قوله: «بل لو لم يعلم انه من أيّ القبيل...».

[7] نهاية الدراية في شرح الكفاية. Vol. 1. ص332 بيروت، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[8] و ذلك في أواخر التعليقة: ١٧٦ من هذا الجزء.

[9] اصفهاني محمد حسين. نهاية الدراية في شرح الكفاية. Vol. 1. بيروت - لبنان: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.